

الباب السادس

متفرقات

نصيب مصر من مياه النيل

يعتبر نصيب مصر من مياه النيل ثابت من نصف قرن، فمنذ ١٩٥٩ م حين كان عدد السكان نحو ٢٠ مليون نسمة ولا تزال حصة هبة النيل ٥٥.٥ مليار متر مكعب، بينما قفز عددهم حالياً إلى نحو ٧٩ مليون نسمة أي تضاعف ٤ مرات وبالتالي تناقص نصيب الفرد من المياه إلى حوالي الربع وهبط تحت خط الفقر المائي المقدر بألف م٣ سنويا هذا في وقت تسعى فيه الحكومة إلى نقل مياه النيل إلى عمق الصحراء من أجل استصلاح الأراضي لزراعتها وتحقيق الأمن الغذائي، هذه الحقيقة الصادمة تجسد خطورة المساس بالحصة المائية التي اعتبرت مصر خطأ أحمر خلال الاجتماع الأخير لمجلس وزراء دول حوض النيل في كينشاسا في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٠٩ م، خاصة أنها تعتمد على مياه النيل بنسبة ٩٥% من مواردها المائية، بينما لا تعتمد إثيوبيا على النيل إلا بنسبة ١% وكينيا ٢% وتزانيا ٣% والسودان ١٥%، فضلا عن كونها ثالث دولة يافريقيا ودول الحوض من حيث الكثافة السكانية بعد نيجيريا وإثيوبيا، لذا فهي الأكثر احتياجا لأكثر حصة من مياه النهر وفقا للاتفاقيات الدولية.

ورفضت مصر التوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل إلا بشروط، على رأسها أن يتضمن البند (١٤) من الاتفاقية الخاص بالأمن المائي نصاً صريحاً يقضى بتأمين حصتها من مياه النيل، وأن يتضمن البند (٨) الخاص بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة، مع إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس بالملاحق الخاصة بها.

إلى جانب تعديل البند (٣٤ أ و ب) بحيث تصدر جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، أو أن تشمل الأغلبية دولتي المصب (مصر والسودان).

كما طرحت مصر تشكيل لجنة وزارية رباعية - من مصر والسودان وإثيوبيا وإحدى دول حوض النيل الإستوائي - مع وجود خبير أو اثنين من المنظمات الدولية لإيجاد صيغة توافقية خلال ٦ شهور.

علاج فاقد نهر النيل

ويصف الدكتور ضياء الدين القوصي وكيل أول وزارة الموارد المائية السابق ومستشار الوزير تأثير نهر النيل بين مصر والسودان بأنه الأساس لإقامة أية علاقات حتى غير مائة بين الدولتين، فالعلاقات المرتبطة بها قائمة بالفعل منذ

سنوات طويلة ولم تتوقف علي الرغم مما حدث فما زالت هناك شركة مشتركة لزراعة الأراضي حول الخرطوم بمنطقة الدمازين وتحتاج في مرحلة التكامل الحالية لتقوية نشاطها وميزانيتها لزراعة الأراضي المطيرة، أما الشركة الثانية فهي الكراكات المصرية التي تعمل مع هيئة الثروة المعدنية بوزارة الري السودانية في مجال الري والحفر بمنطقة الجزيرة وتتوافر إمكانيات هائلة لنجاحها في حالة تدعيمها وزيادة رأسمالها لشراء معدات وكراكات حديثة لزراعة الأراضي حول خزان أم رواية الجوفي والذي يماثل الخزان النوبي في مصر ويمكن في حالة التنفيذ وضع خطة للسحب الآمن تكفي لزراعة آلاف الأغذية لمئات السنين، بالإضافة لإمكانية زراعة مساحات شاسعة ويشرح د. محمد عبد الفتاح القصاص خبير الأمم المتحدة ورئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائل التعاون والتكامل في مجال الري والطاقة وتنمية موارد نهر النيل، بهدف الحصول علي حصص متساوية منها لصالح الأطراف كلها بجوض النيل لأن ٢٠% فقط من الطاقة المستغلة حتي الآن من نهر النيل والباقي غير مستغل، فعلي الرغم من أن نهر النيل محدود الموارد إلا أن مياهه ضائعة في الصحراء والمستنقعات التي يمر بها وما يأتي لمصر عند أسوان لا يزيد عن ٨٤ مليار متر مكعب يتبخر ويضيع جزء منها، ويعتبر نهر النيل فقيرا بالمقارنة بنهر الكونغو الذي يصب ١٥٠٠ مليار متر مكعب سنويا في المحيط الأطلسي، ونهر الأمازون الذي يصب ٧٧٠٠ مليار متر مكعب في نفس المحيط الذي يصب فيه أيضا ونهر النيجر يصب ٢٣٨ مليار متر في المحيط الأطلسي، ونهر الزمبيزي يصب ٢٧٥ مليار متر في المحيط الهندي وبالتالي فهناك

اهمية كبري لمشروعات ضبط نهر النيل بين مصر والسودان، أولا ثم بين مصر واثيوبيا واريتريا واوغندا وتترانيا وكينيا وبوروندي وأوروندي والكونغو، خاصة أن ٨٥% من مياه مصر قادمة من النيل الأزرق وعطبرة والسوبات والمنابع الاثيوبية لتعظيم العائد من المنابع الاستوائية لنهر النيل والسبيل الوحيد اليها جنوب السودان وقناة جونجلي ليست سوي احد هذه المشروعات لتفادي مستنقعات السدود تليها المشروعات التي درستها مصر لنقل المياه بين الأحواض ومنها نقل المياه من منابع نهر الكونغو إلي نهر النيل لأن نهر الكونغو الأقرب لنهر النيل وبلقي سنويا مليارات من المياه بالحيط يمكن الاستفادة بها في خدمة دول حوض النيل والتعاون بين الدول لتنفيذه أسوة بمشروعات نقل المياه غرب الولايات المتحدة وغرب كندا والمكسيك.

النيل وهرودوت

يقول هرودوت ان مصر هبة النيل وهذا كلام صحيح حتى الآن وبعد اكثر من الفي عام من كتابته، النيل هو السبب الرئيسي وراء حضارة مصر العظيمة وهو الشئ الذي يميز مصر عن بقية دول شمال افريقيا ولولاه كانت مصر مجرد صحراء ورمل بدون بداية ولا نهاية. وكان المصريين القدامى مرتبطين في كل مناحي حياتهم بنهر النيل وقد تحول المصريين من ثقافة الرعي لثقافة الزرع وهذا وفر لهم الغذاء بشكل مباشر خصوصا القمح وتجارة القمح مع الدول والشعوب المجاورة لمصر ساعد في دعم الاقتصاد المصري) والحبوب بشكل عام، كما أنهم

تمكنوا من الرقى بمهنة الرعى كما كان نهر النيل وسيلة مهمة منذ عهد الفراعنة
لنقل النهري من الجنوب للشمال و العكس.

فضل النيل علي مصر وفضلها عليه

قيل وبحق: إن المصريين أجهل الناس بمصر! وليس أوضح وأسوأ من الجهل
التاريخي بأفضال حضارة مصر سوي الجهل الجغرافي بأصول نهر النيل، وهو عار
علي أمة بادرت بصنع التاريخ في فجر الحضارة وطوعت الجغرافيا في قلب العالم.
ولعل كتاب حضارة مصر أرض الكنانة للدكتور سليمان حزين من روائع الفكر
المبدع في مجال المعرفة والتعريف بجغرافية وتاريخ مصر والنيل، ومن ثم وجبت
قراءته علي المصريين وخصوصا شبابهم.

ويلخص عالمنا الجغرافي الموسوعي العظيم في كتابه المذكور نتائج بحوثه
الرصينة، التي استغرقت ما يزيد علي نصف قرن من الزمان، وقدمت اسهاما
رائدا في كشف فضل النيل في تكوين مصر، وتسجيل فضل مصر في إبداع
الحضارة وكما سجل حزين بكلماته: إن نسبة فضل التكوين الأول للتراب
المصري ترد إلي مصدره الطبيعي وهو نهر النيل العظيم ولكن إعداد هذا التراب
وهذه الأرض وهيئتها لأن تكون بيئة صالحة لقيام الحضارة البشرية التي نعرفها،
ثم استغلال تلك البيئة واستدرار خيرها والحفاظ عليها وتنميتها علي مر الزمن
كل ذلك إنما كان من عمل الإنسان المصري!

وقد كان أجداد المصريين يعيشون علي سطح الهضاب الخيطة بالوادي قبل معرفة الزراعة والاستقرار وعندما بدأ عصر الزراعة كان طبيعياً أن يستقر الأجداد أول ما يستقرون علي الحافة الخارجية للوادي والدلتا حين كانت المستنقعات لا تزال تغطيها بعد أن بدأ الجفاف التدريجي يصيب الصحراء إثر نهاية العصر المطير وبين حوالي ٨٠٠٠ ق.م وحوالي ٥٥٠٠ ق.م كان النيل نهراً عاتياً يفيض بغير انتظام، ويجول مجراه أو مجاريه من جانب لآخر علي غير هدي، ويجرف التربة ثم يرسبها بغير انتظام أيضاً، وتغطي الجاري المائية والبحيرات والبراري معظم قاعه خلال جزء كبير من العام، بحيث لا يمكن أن يكون القاع صالحاً لغير حياة صيد الماء أو جمع الثمار والالتقاط في فترة انخفاض الفيضان وبعبارة أخرى كان النهر سيد مجراه المطلق وسيد الطبيعة والإنسان معا بحيث لا يمكن أن تقوم في مجراه أو دلتاه حياة مستقرة تمهد للحضارة التاريخية التالية.

وبين الألفية السادسة والألفية الرابعة قبل الميلاد، في عصر ما قبل الأسرات الفرعونية، بدأ المصريون يتولون بالتدريج إلي قاع الوادي بعض جهات الدلتا، ويتخيرون المواقع العالية نسبياً للاستقرار لكن استقرارهم كان مؤقتاً وغير دائم طالما لم يجروا بعد علي مغالبة النهر الجامح، الذي يهدد فيضانه الحياة علي ضفتي النهر كل عام ثم بدأ المصريون يقيمون بالتدريج بعض الكومات الصناعية من أتربة الأرض فوق البقاع العالية حتي يقيمون قراهم فوقها، أو حاولوا الاستقرار قرب مجري النهر إذا نجحوا في إقامة بعض الجسور حوله وبدأت بعض الجماعات تحاول إقامة جسور طولية وعرضية تقسم قاع الوادي إلي حيضان تجري المياه

إليها عن طريق قنوات محفورة، وتصرف منها إلى مجري النهر ثانية بعد ترسيب ما فيها من طمي الفيضان.

وعلي هذا النحو بدأ الإنسان المصري في عصر ما قبل الأسرات يستعمر الوادي ودلتاه، ويضبط جريان مياه الفيضان، بل ويحكم ضبط مجري النهر ذاته، ويحصره بين الجسور والشطوط الجانبية، بكفاحه الدءوب المتصل والمنظم في صورة تعاونية متكاملة. والواقع أنه حين بدأت الموارد المائية للنيل الشمالي تجف حدث تطور جوهري في حياة النيل بوصول مياه منابعه الجنوبية متكاملة: أولها منبع حبشي فصلي ولكنه غزير المياه وفير الطمي، وثانيها منبع استوائي قليل المياه ولكنه دائم الجريان. وكان لهذا أثر كبير في تركيز حياة المصريين في وادي النيل، لأن قلة الأمطار لما حل من جفاف تدريجي أدت إلى ضيق مجال العيش أمامهم، وتضاءلت مواردهم سواء من جمع والنقاط الثمار أم من صيد واقتناص الحيوان بل إن الحيوان ذاته أخذ يهجر مناطق المراعي المتضائلة إلى حافات الوادي وقاعه حيث يجري الماء وتعيش النباتات معتمدة علي مياه النهر أكثر من اعتمادها علي تساقط الأمطار، فأنحصر مجال تنقل المصريين علي طول مجري الوادي أو في بعض أرجاء دلتاه. وكان هذا أول دور تركزت فيه الحياة البشرية، وبدأ طور جديد في الحضارة عندما تعلم الإنسان استنبات النبات وتربية الحيوان في مصر.

وقد جمع نهر النيل، في مصر علي الأقل، بين ظاهرتين متناقضتين و مترابطتان. أولاهما، أنه من أحدث أثمار العالم الكبرى تكوينا، وثانيتها أن واديه كان مهذا حضارة لأعرق الحضارات وتمثل مراحل تطور الوادي ودورات تكوينه سبيل التفهم الوحيد لمقومات الحياة البشرية، التي استقرت قبل التاريخ وفي مطلعها، بعد أن وجدت بيئتها الصالحة فنمت ثم استمرت. فقد كان للنيل الفصل الأسبق في حفر مجراه إلي البحر المتوسط عبر النطاق الصحراوي في واديه الأدني، ثم بدأ يردم ما حفره بالتدرج، فملاً قاعه وبعض جوانبه بطبقات من الحصي والحصاء والرمال الخشنة وبعد ذلك أخذت روافد النيل الحبشية تنجيه بمياهها نحو الشمال وتبلغ الوادي الأدني، لتلقي علي سطح قاعه الرملية والحصاوي طبقة من الطمي.

وكلما ارتفع سطح البحر زاد الإرساب والتحول من دورة نحت وتعميق إلي دورة ردم وإرساب في الدلتا ومصر الوسطي. ثم تراجعت نحو الجنوب دورة النحت ليعمق النهر مجراه ويزيل الجنادل والشلالات في النوبة، ثم أخذت تمتد نحو الجنوب حتي بلغت أقصى الصعيد دورة الإرساب التي ظهرت في الدلتا في أعقاب دورة النحت. وقد انطوي تاريخ تكوين نهر النيل لاسيما في القسم الأدني من واديه علي تنظيم وتتابع متسق، كان جعل البيئة الطبيعية المصرية صالحة لأن تقوم فيها حضارة مستقرة. فالوادي نفسه قد حفر في هضبة مستوية، ثم ردم برواسب جلبتها أمطار العصر المطير غطت الطبقات الخليجية الملحة التي

توجد في قاع الوادي.

حيث لم تكن لنهر العظيرة إذ ذاك شدة الانحدار وقوة النحت التي تمتاز بها منابعه الآن فقد اقتصر جريان النيل في الشمال علي المياه التي تأتيه من الصحراء الشرقية والنوبة وما جاورها أثناء معظم العصر المطير فأتت منها رواسب من مواد خشنة أو حصبوية كونت المدرجات الجانبية وملأت قاع الوادي، وكانت بمثابة البطانة لما جاء بعدها من رواسب الحبشة الدقيقة بعد أن اتصلت بنهر النيل الأدي لترسب في الطبقات العليا من التربة المصرية. وكان لهذا التتابع في الرواسب قيمته العظمي في تكوين التربة المصرية، إذ تعتبر الطبقات الخشنة في القاع بمثابة المصفاة التي تتشرب المياه وتجري بها تحت سطح الماء حتي تبلغ البحر، وأما الطبقة العليا من التربة فتكونت من رواسب الحبشة الغرينية الناعمة وغير المسامية.

ولو أن التتابع انعكس لتعذر انصراف المياه الجوفية من التربة نظرا لعدم مسامية طبقات الطمي، ولانتهي ذلك إلي تكوين المستنقعات علي السطح وإضعاف صلاحية الأرض للزراعة والاستقرار. وكان نزول السكان في عصور ما قبل التاريخ إلي وادي النيل نقطة تحول خطير في حياة مصر والمصريين، حيث بدأ الأخيرون يقيمون أسباب الحياة المستقرة والحضارة الزراعية حين ارتبطت حياتهم بقطع معينة من الأرض، وحلت الوحدة الإقليمية محل الوحدة القبلية، ثم يوحد المصريون الصعيد والدلتا، لتظهر الي الناس أول أمة وأول دولة قومية مركزية مع انبلاج فجر التاريخ المكتوب. ولولا أن الإنسان المصري قد كبح

جماح النهر، بل وأجمه كما تلجم الفرس العاتية، لما قامت مصر بصورتها التي مهدت لقيام الحضارة.

ومن هنا يقول حزين مخالفا هيردوت إن مصر الحضارة ليست هبة النيل بقدر ما هي هبة الإنسان المصري للحضارة الإنسانية والتاريخ البشري، أو هي في الحقيقة ثمرة جهاد الإنسان المصري في بيئة صالحة. فالزراعة في مصر لم تكن منذ بدايتها زراعة بدائية، كتلك التي تعتمد علي الأمطار، وإنما زراعة هندسية تعتمد علي تنظيم جريان النهر، فبرزت فيها براعة المصري في أن يستنتج الزرع ويربي الضرع ويقوم المدنية والحضارة، وهذا فضل مصر علي النيل، وهو ما عليها مواصلته بتعزيز التنمية المشتركة.

تخسر الحكومة المصرية سنويا ما يعادل ٣ مليارات جنيه، وذلك نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقى بنهر النيل سنويا، وفقا لتقارير صادرة عن وزارة البيئة في مايو/آيار الماضي، والتي أشارت إلى أن الملوثات الصناعية غير المعالجة أوالمعالجة جزئيا والتي يقذف بها في عرض النهر تقدر بنحو ٥، ٤ مليون طن سنويا، من بينها ٥٠ ألف طن مواد ضارة جدا، و٣٥ ألف طن من قطاع الصناعات الكيماوية المستوردة.

وبينت التقارير أن نسبة الملوثات العضوية الصناعية التي تصل إلى المجاري المائية تصل إلى ٢٧٠ طن يوميا، والتي تعادل مقدار التلوث الناتج عن ٦ ملايين شخص، كما تقدر المخلفات الصلبة التي تلقى في النهر سنويا بنحو ١٤ مليون طن بينما يبلغ حجم الملوثات الناتجة عن المستشفيات سنويا بما يقدر بنحو ١٢٠

ألف طن سنويا من بينها ٢٥ ألف طن مواد تدخل في حيز شديدة الخطورة وأوضح التقرير أنه يجب التخلص من هذه المخلفات بطريقة أكثر أمنا على سلامة المواطن بعيدا عن قذفها في النيل، في حين تتمثل ملوثات الصرف الزراعي في المخلفات الزراعية ونواتج حرقها، وكذلك بقايا الأسمدة والمبيدات سواء كانت مبيدات مسموح بها أو محظور استخدامها، فضلا عن ملوثات الصرف الصحي في القرى والريف التي تصرف مخلفاتها إلى النيل مباشرة في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى مخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية من المراكب الراحية على سطح النيل.

كما أن القضاء المصري يقوم بتشديد العقوبة على المخالفات البيئية خاصة إذا كانت على النيل، مع إرسال إنذار للجهة الصادرة منها ترخيص المنشأة لتصويب أوضاعها خلال ٦٠ يوما، وبعدها يسحب الترخيص وتغلق المنشأة ويستثنى من ذلك حالات الخطر الداهم مثل إلقاء مخلفات مستشفى في النهر أو مواد كيميائية سامة حيث لا تنتظر ٦٠ يوما ويجرى تطبيق القانون في الحال ويرى مراقبون أن قرار الإغلاق قد لا يكون قيد التنفيذ السريع بحجة عدم تشريد العمالة وزيادة البطالة، فظروف العمالة أصبحت تمثل وسيلة ضغط لمنع تنفيذ أي قانون وأي قرار، وأحيانا كثيرة تكون الحجة تأثير غلق المصنع على صناعة معينة والحاجة لمنتجاتها، ومن هنا تصبح القوانين مجرد حبر على ورق.

ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل

قد تتعرض دلتا النيل في مصر لكارثة تدمر الأراضي الزراعية وتدفع السكان إلى هجرة جماعية إذا لم يتم التصدي لمشكلة التغير المناخي الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، بحسب ما يقول الخبراء والمزارعون المصريون. وبدأ بالفعل تآكل الأراضي وانخفاض خصوبتها بسبب الأملاح في دلتا النيل التي تمتد من القاهرة حتى البحر المتوسط ويجدها من الجانبين فرعي نهر النيل والتي كانت على مر التاريخ مخزن حبوب مصر وخلال العقد الماضي، زاد منسوب البحر ٢٠ سنتيمترا. وإذا ما ارتفع مترا إضافيا فسيؤدي ذلك إلى غرق ٢٠% من أراضي الدلتا

تضاعف تعداد السكان بحلول عام ٢٠٥٠

والقاهرة واحدة من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية على وجه الأرض ومن المحتمل ان يتفاقم الازدحام الذي يعاني منه السكان بالفعل اذ يتوقع ان يتضاعف تعداد سكان مصر بحلول عام ٢٠٥٠.

لذا تحرص الحكومة على تشجيع الناس على الانتقال للصحراء بالمضي قدما في خطة تتكلف ٧٠ مليار دولار لاستصلاح ٣٤ مليون فدان تقريبا من الاراضي الزراعية على مدى السنوات العشر المقبلة.

ومن الحوافز المقدمة توفير أراض بسعر رخيص لخريجي الجامعات.

وكي تصبح تلك المناطق قابلة للسكنى والزراعة ينبغي ان تستغل الحكومة الموارد المائية القليلة لنهر النيل نظرا لندرة هطول الامطار على مصر

السياسات المائية للدول المستقلة

تتابع استقلال الدول وتغيرت تبعا لذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب وظهرت فئة جديدة من الحكام لهم تفكير خاص لمستقبل بلادهم وكذلك ظهرت الانقلابات العسكرية التي أثرت على الشعوب وعلي الدول المحيطة بها ادى ذلك الي :

١- نمو الاهتمام بقضايا المياه سواء علي المستوى الوطنى ام علي المستوى الدولى.

٢- ظهور مشكلة التصحر والبيئة وتذبذب مياه الأمطار مما لها من أخطار اجتماعية مدمرة وقد امتدت ظاهرة التصحر والمجاعات الي السودان وكينيا وأثيوبيا وتترانيا.

٣- الاهتمام السياسى المصرى بمياه النيل ودور الدول المستقلة في زعزعة ما انتهت اليه الاتفاقيات مثل :

أ- السودان بعد الاستقلال ورفضها لاتفاية ١٩٢٩ .

ب- المبدأ الأثيوبي الذي انتهى الي حقها في أن تستقل بما تحتاجه من مياه النيل وعدم الاعتراف بأية اتفاقات لم تكن هى طرفا فيها.

ت- تترانيا بعد الوحدة ما بين تنجانيقا وزيزبار اعلنت عدم اعترافها باتفاقية ١٩٢٩ أو غيرها من اتفاقيات توقع في غياب عنها.

وبالرغم من تلك المعارضات لم تقم أيا من تلك الدول بمشروعات كبرى تثير تهديدا أو تغييرا في الوضع القائم علي نهر النيل

موقف جنوب السودان من مياه النيل

وضع تقرير حديث للأمم المتحدة ٤ سيناريوهات تتعلق بموقف جنوب السودان بعد الاستفتاء على انفصاله عن الشمال، من اتفاقية سنة ١٩٥٩ بشأن الحصص المائية لمصر والسودان، على اعتبار أنها أهم الاتفاقيات المنظمة لإدارة المياه في حوض نهر النيل.

التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعنوان حوض النيل والاستفتاء على انفصال جنوب السودان ركز على الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في إدارة الموارد المائية لنهر النيل.

ووفقا للسيناريو الأول الوارد بالتقرير وهو إعلان نتيجة الاستفتاء لصالح الوحدة، ستكون السودان دولة واحدة، ولكن من المتوقع أن يتوسع جنوب السودان في الحكم الذاتي، وأن يناضل من أجل الاستحواذ على مزيد من مشروعات البنية التحتية وإمدادات البترول والطاقة والأصول المائية.

ويقول التقرير إنه من المتوقع أن يتفاوض الشمال والجنوب في هذه الحالة على تقسيم داخلي للحصة المخصصة للسودان من مياه النيل بموجب اتفاقية ١٩٥٩، لكنه أكد استحالة حدوث هذا السيناريو في الوقت الذي تؤكد فيه

المؤشرات الحالية لنتائج الاستفتاء حدوث الانفصال.

وأوضح التقرير أنه طبقا للسيناريو الثانى وهو استقلال الجنوب مع التزامه باتفاقية ١٩٥٩، وبهذه الحالة تصبح دولة الجنوب الدولة الحادية عشرة فى حوض النيل.

ووفقا لهذا السيناريو ستكون إحدى القضايا المهمة لهذه الدولة الوليدة هى موقفها من اتفاقية ١٩٥٩، وفى حالة اتخاذ الجنوب مواقف منحازة للحقوق التى تنص عليها اتفاقية الحصص المائية ستكون مواقفها متسقة مع دول المصب، وفى حالة موافقة شمال السودان ومصر على هذا الاتفاق سيكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض على الحصص المائية بين الدول الثلاث، ومن المؤكد ألا توافق مصر على تقليل حصتها؛ لذلك سيكون على شمال السودان وجنوبه إعادة التفاوض على حصة السودان والبالغة ١٨.٥ مليار متر مكعب سنويا.

وأكد أن المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٥٩ تشترط وجود مواقف موحدة بين مصر والسودان فى أى مفاوضات تتعلق بالمياه مع باقى دول الحوض، وهو ما سينطبق على جنوب السودان فى حالة قبولها للاتفاقية، ولكن هذا سيمنع دولة الجنوب من الدخول فى مشاريع مع دول المنبع أو الانضمام إلى مجموعة دول شرق أفريقيا.

وأكد التقرير تضاؤل نسب احتمال حدوث هذا السيناريو لأن اتفاقية ١٩٥٩ تنص على بناء مشروعات لحفظ مياه النيل فى جنوب السودان مثل مشروع قناه جونجلى والذى لم يحظ بقبول الجنوبيين، وهو ما يؤكد ضعف احتمال حدوث

هذا السيناريو .

وأوضح التقرير أن السيناريو الثالث هو الاستقلال دون الموافقة على اتفاقية ١٩٥٩، وهو يفترض اتباع جنوب السودان لمذهب نيريري للقانون الدولي والذي ينص على مراجعة القوة الإلزامية للمعاهدات السابقة بشأن المياه، وفيما يختص بالمعاهدات التي يعود تاريخها إلى ما قبل ١٩٥٩ قد تدعى جنوب السودان أن هذه الاتفاقيات وقعت تحت الحكم الاستعماري، وحتى الاتفاقيات الموقعة بعد هذا التاريخ من المقرر أن ترفضها؛ لأن الجنوب كان منشغلا وقتها في الدفاع عن الاستقلال والحكم الذاتي.

ويؤكد التقرير أنه في حالة عدم قبول الجنوب للقوة الإلزامية لمعاهدة ١٩٥٩، ستضم دولة الجنوب إلى جيرانها من دول المنابع الأفريقية، وقد تقرر التوقيع على الاتفاقية الإطارية عنتيبي وهي الخطوة التي ستعادي بها شمال السودان ومصر، خصوصا إذا أصبحت جنوب السودان الدولة السادسة التي تقرر الاتفاقية الإطارية.

ويقول التقرير إن السيناريو الرابع وهو الاستقلال والانتظار والترقب، سيكون الأرجح للتطبيق على المدى القصير بعد إعلان الانفصال حيث إن قضايا النيل ليست من ضمن أهم القضايا المطروحة بين الشمال والجنوب حيث إن حكومة الجنوب لن تكون مضطرة لاتخاذ موقف عام فوري من قضايا حوض النيل.

وأكد التقرير أن هذا السيناريو سيعطى المزيد من الوقت للجنوب ليعرف

الفوائد والقيود والمخاطر لكل الخيارات المتاحة والبقاء صامتا وعدم الانحياز لأى من المواقف، وهذا سيعطى مهلة لجنوب السودان باعتبارها دولة ممر جديدة لتختار الانحياز لدول المنابع أو المصب.

وتناول التقرير مستقبل الاتفاقية الإطارية قائلا إن المدى الزمنى لغلق باب التوقيع على اتفاقية عنتيبي سيكون فى ١٣ مايو ٢٠١١، معتبرا أن توقيع دولة سادسة عليها سيدخلها فى حيز التنفيذ والاعتراف الدولى بعد ٦٠ يوما من توقيع الدولة السادسة، وهو ما يضمن الشرعية للجنة العليا لحوض النيل بدلا من مبادرة حوض النيل.

وأكد التقرير أن تصديق جنوب السودان على الاتفاقية الإطارية الجديدة سيوجب إعلان سيادة دولة الجنوب وهو ما سيتم بعد جميع المراحل الانتقالية التى تعقب نتيجة الاستفتاء، لكن طبقا للمادة ٤٠ من الاتفاقية الإطارية فإنه يحق لكل دولة تمتلك إقليما يقع على نهر النيل، التصديق والانضمام للمعاهدة. وأوضح التقرير أن تفعيل دور جنوب السودان فى قضايا حوض النيل والتصديق على الاتفاقية الإطارية، ودخول مبادرة حوض النيل غير مشروط قانونيا بموافقة الدول العشرة الأعضاء على قبول الدولة الجديدة.

وحول الآثار القانونية لإدارة المياه فى حوض النيل بعد انفصال جنوب السودان، أكد التقرير على ضرورة أن يتخذ شمال السودان قرارات بشأن آلية الاستمرار فى المعاهدات الدولية الملزمة لكامل الإقليم السودانى، ومراجعة جميع المعاهدات الدولية الخاصة بالمياه التى وقعتها الخرطوم ومدى التزام الدولة

الجنوبية الوليدة بها.

وحذر التقرير من أن الاتفاقية الإطارية ستخلف فراغا قانونيا يتعلق بالالتزامات الخاصة بمبادرة حوض النيل، وهو ما يقترح إعادة تقسيم حقوق والتزامات مبادرة حوض النيل من خلال مفاوضات جديدة بين الدول الأعضاء في المبادرة واللجنة الجديدة.

على الهامش

لم يخطئ هيرودوت عندما قال مصر هبة النيل ولم يتجاوز محمد عبد الوهاب الحقيقة عندما غني للنيل بكلمات أحمد رامي قائلا: النيل نجاشي حليوه أسمر عجب للونه ذهب ومرمر أرغوله في إيديه يسبح لسيدة حياة بلادنا يا رب زيده فالنيل الذي يبلغ طوله من المنبع إلي المصب ٦٧٠٠ كيلو متر ويخترق ١٠ دول تعرف بدول حوض النيل، يبلغ طوله في مصر ١٥٤٠ كيلو متراً من حدود مصر الجنوبية وبحيرة ناصر حتى البحر المتوسط شمالاً، ويبلغ نصيب مصر من مياه النيل ٥.٥٥ مليار متر مكعب سنويا تمثل ٧.٨٦٪ من احتياجات مصر من المياه عام ٢٠٠٦، وتأتي ٨٥٪ من مياه النيل من هضبة الحبشة أثيوبيا، والنيل هو مصدر مياه الشرب في مصر، و ٨٥٪ من مياه النيل توفر المياه اللازمة لزراعة ما يقرب من ٨ ملايين فدان، والنيل هو المصدر الرئيسي للاحتياجات المائية لقطاع الصناعة بنسبة حوالي ٥٣٪، ويستخدم النيل - إضافة الي الرياحات وبعض الترع الرئيسية - كمجري ملاحى، وهو مصدر اساسى لتنمية الثروة السمكية، باختصار النيل شريان الحياة. ومع ذلك فالنيل مصدر لمشاكل

مهمة لمصر، سواء علي المستوي الخارجي وعلاقتها مع الدول، او علي المستوي الداخلي في مصر. فنصيب مصر من مياه النيل المحدد منذ عام ١٩٢٩ باتفاقية موقعة بين مصر وبريطانيا التي كانت تحكم أوغندا وكينيا وتنجانيقا والاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩، والذي يبلغ ٥.٥٥ مليار متر مكعب سنويا لا يكفي احتياجات مصر الحالية، فاستهلاك مصر من المياه كان ٦٣ مليار متر مكعب عام ١٩٩٧، وارتفع عام ٢٠٠٠ الي ٧٢ مليار متر مكعب، وسيرتفع عام ٢٠١٧ الي ٢.٨٦ مليار متر مكعب، وبعد أن كان نصيب الفرد في مصر من المياه سنويا ١١٣٨ متراً عام ١٩٨٦ انخفض عام ١٩٩٣ الي ١٠٠٠ متر مكعب - وهو الحد الأدنى الذي يعد التزول عنه معياراً للفقير المائي - وانخفض عام ٢٠٠٨ الي ٧٥٠ متراً مكعباً، ويتوقع أن يصل الي اقل من ٥٥٠ متراً مكعباً فقط عام ٢٠٢٥.

بحيرات نهر النيل

فيكتوريا - ابراهيم - ألبرت - إدوارد - شلالات مرتشيسون - تنگانيقا - تانا - توركانا - نو - ناصر - بحيرة قارون

سدود في دول الحوض : سد كرا دويه - سد تكزه - سدود گلگل گيبه

مصر: السد العالي - خزان أسوان - مشروع توشكى - السلام - المريوطية - الرياح الناصري - القناطر - الكباري - الشلالات

• السودان: سد مروى • سد الرصرى • مشروع الجزيرة • الكبارى •
الخزانات جبل الأولياء • خشم القرية • سنار • قناة جونجلي
عن كتاب نهر النيل – الجيولوجى المصرى رشدى سعيد

المراجع

١. **Encarta** فهرس
٢. ماذا فعل المصريون القدماء دعوة هجر النيل؟
٣. **EarthTrends** : البوابة الشبكية البيئية
٤. دراسات في علم الآثار الأفريقي
٥. مبادرة حوض النيل
٦. الهيدرولوجيا والموارد المائية في افريقيا.
٧. على شبكة الإنترنت على كتب جوجل
٨. ردمك ١٤٠٢٠٠٨٦٦؛ على شبكة الإنترنت على كتب جوجل
٩. هجر السوبات الموسوعة البريطانية
١٠. والتطور الجيولوجي للنهر النيل.
١١. تطور حوض النيل. في مايجر ويليامز) ،
١٢. والصحراء وهجر النيل.
١٣. علوم الأرض الأفريقية :
١٤. الأحواض المتصدعة في السودان.
١٥. الأحواض الرسوبية في العالم.
١٦. التاريخ الطبيعي
١٧. الأحواض الأفريقية

- ١٨ . حياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي - أيمن السيد عبد الوهاب
- ١٩ . مقال لـ د. عبد العزيز نور
- ٢٠ . مقال للأستاذ عبد الحميد الصبحي في شبكة المعلومات الدولية